من المناسبة والى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه
سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان
صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاورة البعض المعين لزيد لا يستلزم
المطلوب ولا تدل عليها العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى
قوله والتقدير جاءني القوم عدا الخ اذا قيل عدانى كذا معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاءني القوم
عدا مجيئهم زيد كان معناه انتفى المجيء عنه فاذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائي او البعض ان زيد بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه
انتفى منه فاذا قيل جاءني القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض
من زيد اي سلب عنه قوله ولا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثل ماكان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه وليس فعلهم فعل زيد
ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان
المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظ غيره وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة
احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا بتقدير النسخة الاولى
متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاول
فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط منافيا
لكن لابد من اشتراط ان لا يكون المستثنى منه متراخيا عن المستثنى منه او لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد
حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام متضمن الاستفهام نحو ما قام القوم
الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير
لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا بالاصالة اى بنوع تحمل قوله ويعرب على حسب العوامل
اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم
بقوله اذا المستثنى منه غير مذكور او المستثنى زيدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد
بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان زيد بجر لفظا ونصبا محكيا وعلى جره هو الباء التي كانت
داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسيط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى
منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه ابقى المستثنى في حيز الفضلات

فاعطى

٦٢

فاعطى ماهو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي يبين
دلالات الهيئة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز
جاء الا زيد فهو يمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب
غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام ولانه يقتضي
متعددا والا لم يكن قرينة خصوص عمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني
فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت
بذلك فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال
الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب
في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر
ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته
بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور
النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله ما جاءني احد الخ لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير
الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ
لكان اولى قوله فمحمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه
ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظ واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا لا فتى الا علي قوله لان من الاستغراقية انما تقيد
بها لان من قد لا يكون استغراقية زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية قوله لانها
لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة قوله لا يقدر ان اى لا يفرضا
وقوله عاملين تميز او حال او مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قوله لانهما عملتا للنفي يعني انه علة
حملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى تقدير ين بانتفائه ينتفي العلة قوله فمرفوع على انه
الخ النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل
حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يتغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا
قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر بلا ضرورة الا ان اضطر اليه كما نحن فيه قوله النقض
معنى النفي اى انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهو الفضلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ماكان
بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها
حكم ماكان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ماكان زيد الا قائما بالبقاء
معنى الكون بعد الا قوله بكسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان قوله لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاى اى
من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية نظرا ودخول ما عليها او نقيض التقسيم

Copyright © King Saud University